بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقـم : 15 /2/2/ ١٥
التاريخ : 10 / صفر /١٤٤٢هـ
الموافق : 27 / سبتمبر/ ٢٠٢٠م
اليـــوم : الاحد

محضر تقـريري للجلسة ١٥ /٢/٢/ ١٥

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الخامسة عشرة من الفترة الثانية للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الخامس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد بتاريخ ١٠ / صفر /١٤٤٢هـ الموافق ٢٧ / سبتمبر /٢٠٢٠م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

بعد ذلك استمع المجلس إلى توضيحات الأخ / نائب رئيس الوزراء وزير المالية حول التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمات بشأن تحصيل النسبة المحددة بـــ(٥٪) من قيمة كل لتر (بنزين – ديزل) بموجب القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته بشأن انشاء صندوق صيانة الطرق .. وهناك خلاف حول تحصيل (٥٪) حيث أن المادة لم تحدد بصراحة هل (٥٪) من سعر البيع أم من القيمة الجمركية وبالتالي النص غامض ،ووزارة الأشغال استفتت وزارة الشؤون القانونية التي افادت بأن ذلك يحتاج إلى تعديل نص المادة وبالتالي على وزارة الأشغال ممثلة بالصندوق استكمال الإجراءات اللازمة لتعديل نص المادة ، وحيث أن هذه ليست النسبة الوحيدة التي تتكلم عن الخصم من قبل مصلحة الجمارك وهناك كثير من الصناديق يتم خصم النسبة لها من مختلف أنواع السلع وبالتالي عندما يكون النص محدد بـ(٥٪) فذلك يشير إلى القيمة الجمركية ولا يشير إلى سعر البيع ،لذلك مصلحة الجمارك تحصل (٥٪) من القيمة الجمركية وليس من سعر البيع ، كما أوضح بأن جميع الرسوم الجمركية والضريبية وأيضا (٥٪) تورد إلى البنك المركزي في حساب خاص للصندوق وايضاً لا يتم سحب أي مبلغ من حساب الصندوق إلا بشيك موقع من قبل الصندوق ،

وفيما يخص موافاة الصندوق بالبيانات والمبالغ المحصلة له شهرياً تقوم الوزارة بموافاة الصندوق بإجمالي المبالغ المحصلة له ، وهناك لجنة تشكل من قبل وزارة المالية والصندوق والجمارك تقوم بالمراجعة وعمل مخالصات بالمبالغ في نهاية كل شهر .

بعد ذلك أجرى الأعضاء نقاشاً عاماً مستفيضاً حول التقرير وما ذكره الأخ / الوزير وأقر المجلس إعادة التقرير إلى لجنة الخدمات مع رؤساء لجان (الشؤون الدستورية – المالية – الشؤون الاجتماعية والعمل) والأخ

/ عبد الرحمن الأكوع عضو المجلس لإعادة دراسة التقرير مع الجهات الحكومية المعنية وتقديم تقرير بما تم التوصل إليه في جلسة قادمة .

بعد ذلك استكمل المجلس قراءة تقرير اللجنة المالية بشأن الحساب الختامي لموازنة المجلس لعام ٢٠١٤م .. وأرجأ مناقشته إلى جلسة قادمة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء